



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم اقتصادية



تقرير مقدم لاستكمال نيل شهادة الليسانس LMD في العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

موضوع تقرير التريص:

آلية تسيير القرض الاستهلاكي

- دراسة حالة بنك البركة وكالة الوادي -

تحت إشراف الأستاذ المؤطر:

د. أحمد نصير

إعداد الطالبات:

- مريم حمودة

- مروه رمضان

- سميرة العقون

- مريم ميهي

السنة الجامعية: 2017/2016

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله عز وجل الذي تتم به الصالحات والذي وفقنا وسدد خطانا لإكمال هذا العمل
إلى الأستاذ المشرف الدكتور أحمد نصير الذي لم يتخل علينا بنصائح وإرشاداته وإلى نائب مدير
بنك البركة الجزائري وكالة الوادي الذي دعمنا بالمعلومات اللازمة .
إلى كل الأساتذة والمدرسين الذين عاهدناهم طول فترة الدراسة ونتقدم بالشكر والعرفان لكل
من مدّ لنا يد العون من قريب أو من بعيد .

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي ثمرة جهدي

إلى من تحرس حنانها في قلبي وأنارت دربي

وصبرت على أحوالي وعلمتني الأخلاق وارتني طريق ربي

إلى أمي الغالية..... أطل الله في عمرها وأمدّها بدوام الصحة والعافية

والى ربه البيت وصاحب الفضل في تعليمي وأول صديق لي في هذه الدنيا

أبي الغالي

والى...إخوتي، وأخواتي كل باسمه، وخاصة الكبرى فطيمة وزوجها

زكريا، وزوجات إخوتي، وبسمة بيتنا أحفادنا، أمين وأيوب وجوري، والى عزيزتي

حفافة والى أختي التي لم تلدها أمي ثانية .

والى..... أصدقائي الأحرار، خالد، ريمي، ورخا، مروي، هناء، مريم

، عماد، ماجدة، عبد الفتاح، وفاء، ميادة، خولة، كنزة، سميرة ، محمد والى من

أهدي لي سابقا والى كل زملاء الدراسة وكل من لم يلفظه اسمي.

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى أمي الغالية

أهدي ثمرة جهدي

إلى من تحرس حنانها في قلبي وأنارت دربي

وصبرت على أحوالي وعلمتني الأخلاق وارتني طريق ربي

إلى أمي الغالية..... أطل الله في عمرها وأمدّها بدوام الصحة والعافية

والى ربه البيت وصاحب الفضل في تعليمي وأول صديق لي في هذه الدنيا

أبي الغالي

والى إخوتي خاصة ضياء ، قلب الدين ، والعربي ، ، وأخواتي عائشة، تبر

، أنفال، وخاصة أمورة البيت الصغرى جهاد ، وجدتي الغالية رحمة الله عليها .

والى..... أستاذتي العزيزة الهام شعباني وابنتها سناء

والى....أختي التي لم تلدها أمي براءة و زوجها عمر ، وابنتيها وجدان، و جيهان

وأصدقائي الأعزاء، توفيق، مريم، كنزة، منال، أية، أميرة، هناء، منال، سارة، سميرة

والى زملاء الدراسة كل واحد باسمه .

والى..... الطلاب والباحثين مثلنا وكل من لم يلفظه اسمي.

إلى أمي الغالية

الافتتاح

الحمد لله الذي أثار لنا درج العلم و المعرفة وأعاننا ووفقنا لإنجاز هذا العمل .

أما بعد أهدي ثمرة جهدي إلي...

من أرضعتني الحب والحنان إلي بلسم الشفاء إلي ملاكي في الحياة والدي
الحبيبة . حفظك الله.

و إلي من جرع الكأس فارحاً ليسقيني قطرة حب إلي من صد الأشواق من
دربي إلي القلب الكبير أبي الغالي . حفظك الله.

وإلي القلوب الطاهرة الرقيقة إلي رياحين حياتي إلي من بوجودهم اكتسب
القوة إخوتي و أخواتي .

إلي من أرى التفاؤل بعينيه و السعادة إلي شلة الذكاء والنور إلي وجه المفعم
بالبراءة والمحبة إلي توأم روحي ورفيق دربي خليفة إلي أهله الأعزاء كل باسمه .

إلي.... فتاديل الذكريات و الأخوة البعيدة إلي الذين أحببتهم و أحبوني

صديقاتي : هناء...سوسن...رحيمة...الزهرة...كريمة... مريم...مروى...

و إلي كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلبي ...

الختام

اللهم صل على محمد وآل محمد

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- اللذان لم تنقطع منها الدعاء، وهما رمز الدعم والعطاء، ونموذجا للتشجيع والوفاء، أشكرهم كثيرا.... أمي وأبي.
- لآلئ حياتي، وفراشات أحلامي، وعصافير عمري، دمتم أحبتي.... إخوتي وأخواتي، الأعبة.
- من دعمني وشجعني وكان سنداً لي، أشكرك جزيلاً الشكر.... زوجي
- رفيقتي في درب المعرفة والعلم.... مروة، مريم، سميرة.

اللهم صل على محمد وآل محمد

المقدمة العامة

إن الدعامة الأساسية لاقتصاد أي بلد تتمثل في البنوك التجارية ، وهذه الأخيرة لم تقتصر في دورها على أنها خزانة يودع فيها الأفراد والمؤسسات أموالهم للاحتفاظ بها في مآمن من أي ضياع أو اختلاس أو أي خطر آخر كما كان الحال في السابق ، بل تطور هذا الجهاز المصرفي إلى أكثر من ذلك.

وقد شهدت الجزائر مع بداية التسعينات تحولات جذرية مست جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمالية وذلك نتيجة تغير النظام الاقتصادي ، من اقتصاد مخطط موجه إلى اقتصاد حر (اقتصاد السوق) .

وكان لزاما أن يكون لهذا التغير آثار وتضحيات تتجلى بوضوح في ذوي الدخل المحدود والبسيط والتي تشكل أغلبية المجتمع ، في انخفاض قدرتهم الشرائية وبالتالي في الطلب على المنتجات الاستهلاكية الوطنية الدائمة والتي غالبا ما تكون تكلفة حيازتها مرتفعة نسبيا وتفوق القدرة المالية للعائلات ، وإمكاناتهم الادخارية . أمام هذه الوضعية التي أدت بالمؤسسات الوطنية إلى مواجهة الصعوبات في بيع المنتجات .

باعتبار أن أهم وظيفة وجدت لأجلها البنوك هي القيام بدور الوساطة بين أصحاب الفائض والعجز المالي بحيث تجتمع فيها المدخرات وتنساب منها واليها التدفقات لتلبية حاجيات زبائنهم فيما يخص التمويل عن طريق منحهم قروضا سواء استثمارية أو استغلالية للمؤسسات ، أو استهلاكية للأفراد والعائلات .

وفي ظل هذه الظروف رأت السلطة العمومية ضرورة إيجاد ميكانيزمات اقتصادية ومالية جديدة تستند إليها لإعادة التوازن لسوق السلع فوجدت أن الحل المرغوب لحل مشكلة الأفراد والمؤسسات معا لا بد أن ينتج من مصاريفها وهو بتبني نظام قروض الاستهلاك والذي هو عبارة عن منح قروض بغرض التمويل الشخصي .

* الإشكالية الرئيسية :

ومن خلال العرض السابق نكون قد رسمنا ملامح إشكالية موضوعنا هذا ، والمتمثلة في :

ما هي إجراءات الإدارة والقانونية لمنح القروض الاستهلاكية في البنوك الإسلامية ؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي القروض الاستهلاكية ؟ ؛
- ما هي الشروط العامة التي تخص قروض الاستهلاك ؟ ؛
- ما هي إجراءات منح هذا النوع من القروض في الجزائر ؟ ؛

* فرضيات الدراسة :

كما تمثلت فرضيات بحثنا فيما يلي :

- القروض الاستهلاكية عبارة عن قروض موجهة للأفراد لإشباع حاجاتهم من سلع وخدمات .
- فتح بالبنك الاستفادة من خدمة القروض الاستهلاكية للسلع التي تنتج أو تجمع على التراب الوطني ، أمام: أصحاب الدخل الثابت والمهن الحرة والمتقاعدين .
- الإجراءات المتبعة في منح هذا القرض متمثلة في -التمويل للشراء بالمراجحة - حسب طريقة التسيير التي تتبعها البنوك الإسلامية .

* أسباب الدراسة :

- التركيز على فئة الدخل البسيط بحكم أنها الفئة الطاغية في المجتمع وبالتالي الأثر الذي يعكسه هذا التركيز على القدرة الشرائية للأفراد والتنافسية للمؤسسات والبنوك التي تمول هذه المؤسسات المنتجة .
- دعم الإنتاج الوطني وتشجيع الشركات والمؤسسات على التوسع والتنويع والاهتمام بالثروة الوطنية للتقليل من الواردات وترجمتها في منتجات وطنية والتي تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي وذلك بدوره ينعكس على الاستقرار الاقتصادي للوطن.
- طرح ثقافة التعامل مع البنوك الإسلامية وإمكانية التوجه لهذا النوع من القروض وفقا للتوجه الديني والعرفي للبلد وإعطاء صورة واضحة لها ولحقيقة تعاملاتها المالية خاصة في منح القروض الاستهلاكية .
- دعم هذا النوع من البنوك ينهض بالمنظومة المصرفية ويدخلها ضمن مجال المنافسة الحرة بين البنوك في السوق والبورصة ويجلب الاستثمارات الأجنبية والتي بطبيعة الحال تنعكس إيجابا على الدخل الوطني وبالتالي الرفاه الاقتصادي .

* هدف الدراسة :

- إن الهدف من اختيارنا لهذا الموضوع ، يتمثل في التعريف بهذا المنتج البنكي الجديد والذي يتمثل في القرض الاستهلاكي ، المقدم للأفراد والعائلات لتمويل عملية شراء السلع الدائمة ، وإبراز دور هذا النوع من التمويل في عملية تنشيط الطلب على المنتجات الوطنية الدائمة ، وإظهار كيفية سيرها وفق المنهج الإسلامي .

*** أهمية الدراسة :**

وتتجلى أهمية الموضوع انطلاقا من مكانة القروض عموما وقرض الاستهلاك خصوصا ، في استمرارية التمويل وتعبئة الأموال ، لاقتناء الحاجات بشكل مريح ، فضلا عن الدور الذي يلعبه هذا القرض في ترقية المستوى المعيشي للأفراد من خلال فرصة الدفع بالتقسيط عند بغية اكتساب شيء ما .

*** حدود الدراسة :**

حددت الدراسة بإطار مكاني وزماني ، حيث تناولنا في الإطار المكاني الجزائر وبالتحديد ولاية الوادي وكالة بنك البركة الإسلامي ، أما الزماني فارتبطت فترة هذه الدراسة بفترة التربص الممتدة من 06 أفريل إلى 06 ماي لسنة 2017.

*** المنهج المتبع في الدراسة :**

اتبعنا في موضوعنا المنهج الوصفي فيما يخص المبحث الأول والمتعلق بالقسم النظري أما المبحث الثاني والمعني بالجزء التطبيقي ، اتبعنا منهج دراسة المناسب لطبيعة هذا القسم .

*** صعوبات الدراسة:**

وقد واجهنا عدة صعوبات أثناء الدراسة أهمها :

- قلة المراجع وعدم توفر المعلومات الكافية المحيطة بالموضوع
- بالإضافة إلى حداثة الموضوع ،الذي كان عائقا أمامنا ، نظرا لعدم ترسيخ هذه التقنية أو هذا النوع من القروض لدى الوسط البنكي .

*** محتوى البحث :**

وفي معالجتنا لهذا الموضوع قسمنا هذا البحث إلى مبحثين :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي النظري للقروض استهلاكية

وعالجنا فيه عموميات حول القروض في المطلب الأول ، أما المطلب الثاني ماهية القروض الاستهلاكية

المبحث الثاني: تطبيق قروض الاستهلاك في بنك البركة الجزائري

وعالجنا فيه تقديم بنك البركة الجزائري في المطلب الأول ، أما في المطلب الثاني فتعرضنا لإجراءات منح قروض الاستهلاك ببنك البركة لوكالة الوادي

تمهيد:

تعتبر القروض الاستهلاكية منتج بنكي جديد بالنسبة للبنوك التجارية الجزائرية ،وباعتبار أنه موجه أساسا لقطاع الاستهلاك (العائلات) بمعنى أنه يمس أكبر شريحة في المجتمع ،والتي تشتكي من الارتفاع الكبير والمفرط في أسعار التجهيزات المنزلية وانخفاض القدرة الشرائية ، فقد التفتت البنوك الجزائرية لها ووجدت أن حل هذا المشكل ،يكون بتبنيها لنظام قروض الاستهلاك الذي يرتقب أن يكون هدفها تنشيط الطلب والإنتاج الوطني من جهة ،وكذا رفع القدرة الشرائية من جهة أخرى ، كما تسعى به البنوك للمحافظة على صورتها الفاخرة ،وذلك بمساهمتها في جانب التنمية الاقتصادية ،والمحافظة على ثقة زبائن وكسب زبائن جدد من جانب آخر .

لذلك نحاول من خلال هذا المبحث تقديم الإطار المفاهيمي النظري للقروض الاستهلاكية ، وذلك بالتطرق إلى: الحديث عن القروض بصفة عامة ، تعريفها وأنواعها ، وبعدها نسلط الضوء على القروض الاستهلاكية إذ سنهتم بتعريفها وخصائصها ، وأنواعها ، ومخاطرها وضماناتها

❖ **المطلب الأول : عموميات حول القروض ؛**

❖ **المطلب الثاني : ماهية القروض الاستهلاكية.**

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي النظري للقروض الاستهلاكية

تمثل القروض الاستهلاكية أحد أهم القروض ، حيث تعتبر قروض شخصية ، أي موجهة للاستهلاك الشخصي الذي بدوره يأخذ نصيب لا بأس به من توجه أفراد المجتمع لطلبه من البنوك و المؤسسات المالية.

المطلب الأول : عموميات حول القروض

تعتبر القروض بصفة عامة عن تلك الخدمات التي تقدمها البنوك للأفراد و المؤسسات المالية و المتمثلة في تسليف الأموال للاستثمار أو الاستهلاك.

الفرع الأول : تعاريف عامة حول القرض

وقبل التطرق لتعريف القرض يجدر بنا الإشارة إلى الفرق بين القرض والسلفة ، " فالسلفة هي احد أنواع الديون وغالبا ما تكون بدون فوائد وهي تمنح للذين يحتاجون مبلغ صغير لمدة تعد اقل من مدة القرض(اقل من سنة)، "كما أن مصطلح السلفة يطلق على قرض نقدي بحت على عكس مصطلح القرض فهو اشمل من ناحية انه لا يقتصر على إقراض الأموال فقط ،إنما حتى المباني والآلات و الأراضيالخ" ،وكذلك طريقة استردادها مثلا السلفات الممنوحة للطلاب أو العمال تكون بالاقطاع من رواتبهم ويكمن الاختلاف بينهما باختصار من حيث المدة والطبيعة وطريقة الاسترداد ، وتوجد عدة تعاريف للقروض نطرح منها :

- تعرف القروض "بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء ،والتي بمقتضاها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع أمواله في حالة توقف العميل عن السداد كما تعرف أيضا على أنها تسليف المال لإستغلاله في الإستثمار والإنتاج أو الاستهلاك ،ويقوم على عنصرين أساسيين هما الثقة والمدة".¹
- و كما تعرف على "أنها المطلوبات بالنسبة للشخص أو الشركة التي تستلم القرض ،ولكن ذلك القرض هو الرصيد أو أصل للبنك لأنه يوفر للبنك دخلا".²
- وتعرف أيضا على "أنها مبلغ مالي يقدمه الجهاز المصرفي للأفراد ومنشآت الأعمال بهدف تمويل نشاط اقتصادي في فترة محددة ومقابل هذه الخدمة يحصل البنك على فائدة للمبلغ المقرض ،وبالتالي فإن القرض يمكن أن يعرف على انه الثقة التي يضعها البنك في عميله ،فيقرض رؤوس الأموال مقابل هذا يمنح له التعهد بتسديده كاملا أو على دفعات مع الفوائد".³

¹ - عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها،الدار الجامعية،الإسكندرية،2002،ص:103 .

² -محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية ، الطبعة الأولى ، إثناء للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2009، ص:38.

³ - أحمد بوسهمين ،الحاج فراحي، مداخلة بعنوان دور البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة في منطقة بشار ،ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والبنكية ،المركز الجامعي ،بشار،24-25 افريل 2005،ص:5 .

ومنه نستنتج أن القروض هي عبارة عن مبالغ معينة يمنحها البنك للعميل بطلب منه لاستخدامها لأغراض معينة سواء كانت استغلالية أو استثمارية، مع تحديد فترة الاسترداد القرض ويتم سدادها بشروط معينة مقابل عائد متفق عليه.

الفرع الثاني : أنواع القروض

تنقسم القروض إلى عدة أنواع هي كالتالي¹ :

أولاً- حسب طول أجلها : ويمكن تقسيمها إلى ما يلي

1- قروض متوسطة الأجل : وهي التي تمتد أجلها إلى 5 سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات مثال استكمال آلات المصنع بواجبات جديدة أو إجراء تعديلات جوهرية تؤدي إلى تطوير الإنتاج كما تمنح أيضاً لأغراض التوسع.

2- قروض طويلة الأجل : وهي التي تزيد مدتها عن 5 سنوات و التي تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان و المشروعات العقارية و استصلاح الأراضي و بناء المصانع و شراء الآلات.

ثانياً- حسب الغرض : ونجد في هذا

1- القروض منتجة : وهي القروض التي تقدم لتشغيلها في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، أي قطاع الصناعة، التجارة الخدمات.

2- القروض غير منتجة (قروض الاستهلاكية): يقصد بها القروض المقدمة إلى الأفراد لتمويل احتياجاتهم و مشترياتهم الاستهلاكية وخاصة السلع المعمرة وقد انتشر هذه الوسيلة في إطار نمو مجتمع الاستهلاكي وبذل الجهود من أجل البيع مع ازدياد انخفاض الدخل الفردية و عجزها عن مواجهة الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة مثل السيارات... إلخ فيلجأ الأفراد إلى ما يسمى بالدخل الافتراضي، وهو شراء قوة شرائية من البنوك مقابل بيع قوتهم الشرائية المستقبلية مضافا إليها سعر الفائدة.

ثالثاً- حسب الضمان : ويمكن تقسيمها إلى

1- القروض غير المكفولة بضمان : يتم تقديم هذا النوع في حالات معينة أو خاصة كإعطاء قرض لعميل يتعامل بصفة دائمة مع البنك وذو ملاءة ويكون البنك على إطلاع بمركزه المالي و قدرته على التسديد و بالتالي فإن مدته تكون أقل من سنة وعادة يتم تسديده على دفعات شهرية.

¹ - حسبية شتونة، أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر دراسة قياسية للفترة "1990-2009"، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر كلية العلوم الاقتصادية ، الوادي، 2014-2015، ص ص: 4، 5.

2- القروض المكفولة بضمان : ويمكن تقسيمها إلى:

2-1- القروض المكفولة بضمان شخصي: حيث نجد في هذا النوع من القروض الضمان يتمثل في تعهد من شخص غير المقرض تكون سمعته جيدة ذو ملاءة مالية، بأن يسدد المستحقات المالية للمقرض في حالة عجزه عن السداد.

2-2- القروض المكفولة بضمانات عينية: وتتمثل في الأصول المالية التي يقدمها المقرض للمقرض مقابل الحصول على القرض و تكون هذه الأصول تحت تصرف البنك حتى إرجاع القرض في الموعد المتفق و تأخذ عدة الأشكال وهي الرهن العقاري و رهن المنقولات.

الشكل 01-01 : يوضح أنواع القروض البنكية



المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد :

- على مذكرة حسبية شتحونة "أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات دراسة قياسية للفترة 1990-2009" "

المطلب الثاني : ماهية القروض الاستهلاكية

نتحدث في هذا المطلب على ماهية القروض الاستهلاكية ، وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاث فروع ، الفرع الأول بعنوان مفهوم القروض الاستهلاكية ، أما الفرع الثاني يتضمن أنواع القروض الاستهلاكية ، أما الثالث فيحوي مخاطر و ضمانات القروض الاستهلاكية .

الفرع الأول : مفهوم القروض الاستهلاكية

سنذكر في هذا الفرع أولاً تعريفاً للقروض الاستهلاكية ، وثانياً خصائص هذه القروض كالتالي :

أولاً- تعريف القروض الاستهلاكية

تتميز تمويل النفقات الاستهلاكية في بعض جوانبه عن تمويل النفقات الإنتاجية والاستثمارية لمنشآت الأعمال في تأثيره المباشر على الإنفاق الاستهلاكي ويتضمن التعجيل بالحصول على الموارد (نقدية أو عينية) لقاء التزام المستهلك بأن يرد هذه الموارد في وقت لاحق وتوجد عدة تعريفات للقروض الاستهلاكية نستعرض منها:

● المقصود بالقروض الاستهلاكية "قروض موجهة لتمويل المشاريع الشخصية الخاصة مثل شراء سيارة أثاث ويخضع هذا القرض لقواعد محددة"¹.

● وتعرف أيضاً على "أنها قروض تستخدم في الحصول على السلع للاستهلاك الشخصي أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية لبعض ممتلكاته وتقديم ضمانات لها"².

● يعرفها برنار كولي "القروض الممنوحة للأفراد الراغبين في الحياة على سلع استهلاكية، وخاصة من سلع استهلاكية دائمة كي يتمكنوا من تسديد قيمة هذه الأخيرة نقداً"³.

ومنه نستنتج "أن القروض الاستهلاكية موجهة للأفراد لإشباع حاجاتهم من السلع والخدمات أو مواجهة الطوارئ ويختلف القرض الاستهلاكي عن القرض الاستثماري في أن المستفيد منه مستهلك وليس منتج".

ثانياً- خصائص القروض الاستهلاكية:

تتميز هذه القروض بعدة خصائص تميزها عن غيرها من أنواع القروض الأخرى التي تجعل الفرد يلجأ إليها لتحقيق أغراضه الاستهلاكية ونلخصها فيما يلي⁴ :

1-Christine chadozeau ,le crédit à la consommation ,FED ration bancaire française ,PFEC ,paris ,septembre 2011 ,p:2.

2- نعيمة مقطوف، آلية تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك نقد و مالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص : 20.

3- برنار كولي، مصطلح التعابير الاقتصادية والمالية ، دمشق، الطبعة الأولى ، 1990، ص: 49 .

4- حسبية شتحونة، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 17، 18 .

1- خصائص مالية: إن صفقة القرض الاستهلاكي جد بسيطة تركز على ثلاثة عناصر: تتمثل في مدة القرض ونسبة فائدته وكيفية تسديده.

2- خصائص قانونية: يتميز القرض الاستهلاكي بخاصيتين أساسيتين قانونيتين هما العقد والمخاطرة وهما كالتالي:

1-2- العقد: إن العقد أو الاتفاقية تتم بين البنك والبائع أو بين البنك والزيون وحسب كل حالة وتتمثل في:

- **الاتفاقية بين (البنك/البائع):** وتشمل موضوعها والمعلومات الخاصة بالبائع ونوعية السداد وواجب البائع ومدة العقد.

- **الاتفاقية بين (البنك/الزيون):** وفيها شروط ومدة العقد وكيفية السداد والضمان والتأمين ومعلومات خاصة الزيون و البنك.

2-2- المخاطرة: إن عدم الملائمة تعود لعدة أسباب تتمثل في ارتفاع التكاليف الجارية وإهمال الزيون والبطالة.

الفرع الثاني: أنواع و صيغ القروض الاستهلاكية

للقروض الاستهلاكية عدة أنواع وصيغ نذكرها كالتالي :

أولا : أنواع القروض الاستهلاكية

من أكثر الأمثلة شيوعا تمويل السلع المعمرة والأثاث المنزلي والسيارات وعلى هذا الأساس قامت البنوك والمؤسسات المتخصصة على وضع آليات تمويل تلبي الحاجيات وتنقسم القروض الموجهة للأفراد إلى ¹ :

1- السلفيات بضمان الرواتب والأجور : تعتبر السلف بضمان رواتب لموظفي الحكومي من التطورات الحديثة لتوظيف المصارف وتتم بأن توافق المصلحة الحكومية على تحويل راتب الموظف الذي يستوفي الشروط التي تطلبها المصارف من ناحية و السن ومدة الخدمة إلى المصرف أي يستلم راتبه من المصرف و يقوم المصرف بصرف باقي الراتب للمتعامل بعد خصم القسط المستحق عليه و تكون هذه القروض بحد أقصى لا تتجاوز في معظم الأحوال راتب 3 أشهر وتستحق الدفع على أقساط شهرية تخصم من الراتب خلال سنة و تلجأ بعض المصارف إلى أخذ توقيع الموظف على كمبيالات تبلغ قيمة الواحدة منها قيمة القسط المستحق دفعة و تستحق بتاريخ استحقاق القسط.

2- القروض مقابل الذهب : في بعض الدول العربية تمنح المصارف التجارية قروض مقابل ذهب وهو نوع من الإقراض الشعبي البسيط ويغلب على هذه القروض الطابع الاستهلاكي. وعموما فإن كثيرا من الدول العربية تحاول

1- زيا د رمضان ، محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، ، الطبعة الثالثة ،الأردن، 2006، ص:142.

تنظيم هذا النوع من القروض مصرفية الهامة بغرض منح القروض لأصحاب الدخل المحدود بضمان أوراق مالية أو غيرها من الأموال المنقولة وبغير ضمان عيني بالنسبة للمتعاملين معه من موظفي الحكومة أو العاملين أو المتعاقدين بالمعاش.

3- الشيكات والسحوبات برسم القبض : وهذا بند هام من بنوك توظيف المصارف لأموالها فعندما يودع أحد المودعين في حسابه شيكات مسحوبة على مصرف آخر تمنح بعض المصارف لهذا المودع تسهيلات بأن تسجل له قيمة الشيك في حسابه الجاري وتضع هذه القيمة تحت تصرفه فوراً وقبل أن تحصل قيمة الشيك خلال عمليات المقاصة. وقد تشترط بعض المصارف أن يقوم المودع بسحب قيمة الشيك إلا بعد أن يحصلها المصرف ولكن الاتجاه الحديث هو منح تسهيل السلف و تشكل الأموال الموظفة على الشكل عبئاً على المصرف حيث أنها عبارة عن قروض بدون فوائد ولكن المصارف توازن هذا العبء ، بتوظيف الفائض من الأموال التي تتجمع عندها بعد تحصيل قيمة الشيك.

4- التنسيق على حساب الودائع : هو يشبه القروض البنكية التي تلجأ إليه المؤسسة في حالة تسجيل نقص في الخزينة ويتجسد في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مديناً في حدود مبلغ معين و لفترة أطول قد تصل إلى سنة كاملة.

5- البطاقة الائتمانية أو بطاقة الاعتماد : تتلخص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك تحتوي على معلومات من اسم المتعامل ورقم حسابه وبموجب هذه البطاقة، يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات عديد من المحلات التجارية المتفقة مع المصرف على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة على أن يقوم بسداد قيمة هذه الخدمات إلى المصرف خلال 25 يوماً من تاريخ استلامه فاتورة بمختلف المشتريات التي قام بها خلال الشهر المنصرم حيث يرسل المصرف هذه الفاتورة في نهاية كل شهر ولا يدفع المتعامل أية فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالسداد خلال الأجل المحدد إلا أنه يدفع فوائد مقدارها 15% في الشهر على الرصيد المتبقي بدون سداد بعد فوات الأجل المحدد للسداد.

ثانياً : صيغ القروض الاستهلاكية

نظراً لحداثة قرض الاستهلاك قامت مجموعة العمل بالاطلاع على الصيغ والتقنيات الأكثر رواجاً واستعمالاً في الدول المطبقة بما فيها الو.م.أ فرنسا كندا... إلخ حتى تتمكن من الاستفادة من خبرتهم الطويلة في الميدان و الوصول إلى صيغة تناسب أغلب المستهلكين و تلائم الظروف الاقتصادية الحالية.

من بين أهم الصيغ المفكر فيها و التي تم عرضها من قبل أعضاء مجموعة العمل هي كالآتي :¹

¹ بكاي محمد، عيسى توفيق، القروض الاستهلاكية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية المركز الجامعي ورقلة 2000. ص: 33، 34.

1- صيغة اتفاقية الشراء ما بين المؤسسات:

تتضمن هذه الصيغة استفادة العمال من الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل مؤسساتهم المتمثلة في عرض نظام يشجع الشراء بالقرض للخيارات الدائمة، تدرج عمليات التسديد و غالبا ما يكون على شكل اقتطاع من الأجور، كما تتضمن هذه الصيغة كذلك منح تخفيضات على أسعار السلع و الخيرات، مع انعدام تكاليف تسديدها بمعنى انعدام معدل الفائدة المطبق على أصل القرض.

2- صيغ البيع بالتقسيط:

تبعاً لهذه الصيغة تلجأ المؤسسات الوطنية إلى إقامة علاقات مباشرة مع زبائنهم من خلالها يمكن للزبون أن يحصل على السلع التي يرغب في شراءها، و يتم ذلك عن طريق دفع جزء من تكلفتها مع تسديد باقي المبلغ لاحقاً، على شكل أقساط للموارد خلال مدة لا تتجاوز تسعة أشهر.

كما تجدر الإشارة إلى إمكانية لجوء المؤسسات الوطنية إلى شركات التأمين لتغطية الأخطار التي تنجم من عدم تسديد الزبون لما عليه، ويتم ذلك حسب رغبة المؤسسة.

3- صيغ الشراء بالقرض:

تتمثل هذه الصيغة في تسيير عملية البيع و الشراء بالقرض، ويتم ذلك بالموافقة البنكية التي تكمن في منح قروض الاستهلاك، ويتمكن من خلاله تسديد قيمة مشترياته الدائمة على أن يتعهد بتسديد قيمة القرض بآجال الاستحقاق المحددة بحيث يقوم البنك خصم الأوراق التجارية الناتجة عن عملية الشراء بالقرض لصالح المؤسسات، قبل آجال استحقاقها، ويجوز إعادة خصم تلك الأوراق التجارية لدى البنك المركزي تبعاً للقوانين المعمول بها. تجدر الإشارة إلى أن هذه الصيغة لقيت إمتيازاً وتفضيلاً عن باقي الصيغ من قبل أعضاء مجموعة العمل، لكونها معممة على جميع المستهلكين وبهذا تكون الصيغة الأكثر ملائمة لنظام قروض الإستهلاك.

الفرع الثالث : مخاطر وضمانات القروض الاستهلاكية

تتمثل مخاطر قروض الاستهلاك وضماناتها فيما يلي :

أولاً- مخاطر القروض الاستهلاكية

رغم أن المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المصرف تتجسد في هذا النوع من القروض " القروض الاستهلاكية" من خلال المخاطر الائتمانية والتي تنشأ بفعل عوامل متعددة إلا إن هناك مخاطر أخرى وهي ¹ :

1- حسيبة شتحنة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 18، 19.

1- المخاطر الائتمانية : يعتبر التوسع في منح الائتمان النشاط الرئيسي للبنوك وهذا يتطلب منها الانتباه إلى المقدرة الائتمانية للمقترضين فنجد منحهم الائتمان ، إذا من المحتمل إن تغير تلك المقدرة وتنخفض بعد فترة زمنية معينة نتيجة لعوامل مختلفة وبالتالي تنعدم قدرتهم على السداد وتعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه البنوك إضافة إلى مخاطر التركيز الائتماني التي تنشأ بسبب تركيز تعامل البنك مع عميل واحد أو مجموعة محددة من العملاء أو نتيجة عدم التنويع والاهتمام بصناعات محددة أو قطاعات اقتصادية أو أقاليم جغرافية حيث إذا أفلس احد هذه الأنشطة و عجز عن سداد المستحق عليه تنتقل العدوى إلى الأنشطة الأخرى المرتبطة وهناك أيضا المخاطر الناجمة عن عدم الدقة في إعداد دراسة الجدارة الائتمانية للعميل .

2- مخاطر التشغيل : تنشأ نتيجة التغيرات في مصاريف التشغيل بشكل مميز عن ما هو متوقع وينتج عنها انخفاض في صافي الدخل وقيمة المنشأة فبعض البنوك لا تمتلك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة .

3- مخاطر أسعار الفائدة : ويقصد بها تلك المخاطر الناتجة عن عدم التأكد أو تقلب الأسعار المستقبلية للفائدة ، فإذا ما تعاقد المصرف مع العميل على سعر فائدة معين ثم ارتفعت بعد ذلك أسعار الفائدة السائدة في السوق وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة على القروض التي تحصل نفس درجة مخاطرة القرض المتفق عليه فذلك يعني إن المصرف قد تورط في استثمار يتولد عنه عائد يقل عن العائد الحالي السائد في السوق .

ثانيا- ضمانات القروض الاستهلاكية:

للقروض الاستهلاكية ضمانات خاصة بها وهي الضمانات الشخصية وتركز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد الدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصا ولكن يتطلب ذلك تدخل طرف ثالث للقيام بدور الضامن ويمكن أن نميز نوعان من الضمانات الشخصية الكفالة والضمان الاحتياطي¹.

1 - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005، ص: 165-167.

الخلاصة :

من خلال هذا المبحث نستنتج أن القروض الاستهلاكية وجدت من أجل تلبية حاجات شريحة كبيرة من المجتمع و المتمثلة في اقتناء المواد الاستهلاكية المعمرة.

ولقد اهتمت المؤسسات المالية بهذا النوع من القروض و التي تعتبر من بين أهم نشاطاتها وذلك بحصول على فوائد بمنحها قروض الاستهلاكية و بالتالي الحصول على إيرادات مالية ثابتة.

ومن جهة أخرى توفير السيولة المالية للمستهلك و صرف المنتجات أي تقريب المستهلك لإشباع حاجاته الاستهلاكية من المنتج الذي هو بحاجة لتصرف منتجاته.

إلا أن هناك اختلاف بين الإجراءات النظرية والإجراءات التطبيقية وهذه الأخيرة تعتمد على الجانب الإداري والقانوني وهو ما سنتطرق إليه في المبحث الموالي وإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي .

المقدمة

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي النظري للقروض الاستهلاكية

الختامة

المبحث الثاني

تطبيق قروض الاستهلاك في بنك البركة

قائمة المراجع

الملاحق

الفهارس

الاهداء و التذكيرات

الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
01-01	مخطط أنواع القروض البنكية	8
02-01	الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	19
02-02	الهيكل التنظيمي لبنك البركة بوكالة الوادي	21

الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق
01	وثائق ملف التمويل
02	عرض التمويل الاستهلاكي
03	الأمر بالشراء
04	عقد توكيل
05	طلبه لشراء سلعة أو بضاعة
06	فاتورة الشراء الأولية
07	عقد التمويل بالمراجعة
08	الفاتورة النهائية

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداءات و الت شكرات
	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ - ب - ج	المقدمة
	المبحث الأول : الإطار المفاهيمي النظري للقروض الاستهلاكية
5	تمهيد
6	المطلب الأول : عموميات حول القروض
6	الفرع الأول : تعاريف عامة حول القرض
8 - 7	الفرع الثاني : أنواع القروض
9	المطلب الثاني : ماهية القروض الاستهلاكية
9	الفرع الأول: مفهوم القروض الاستهلاكية
12 - 10	الفرع الثاني : أنواع وصيغ القروض الاستهلاكية
13 - 12	الفرع الثالث : مخاطر و ضمانات القروض الاستهلاكية
14	الخلاصة
	المبحث الثاني : تطبيق قروض الاستهلاك في بنك البركة الجزائري
16	تمهيد
17	المطلب الأول : تقديم بنك البركة
18 - 17	الفرع الأول : نشأة و تطور بنك البركة
19	الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري
21 - 20	الفرع الثالث : وكالة بنك البركة الجزائري بالوادي
22	المطلب الثاني : إجراءات منح قروض الاستهلاك بنك البركة لوكالة الوادي
22	الفرع الأول : الشروط العامة لمنح القرض الاستهلاكي بوكالة البركة لوادي
25 - 22	الفرع الثاني : إجراءات التمويل بالقرض الاستهلاكي بوكالة البركة الوادي
26	خلاصة
أ - ب	الخاتمة
	قائمة المراجع
	الملاحق

تمهيد :

بعد تطرقنا في المبحث الأول إلى تعريف القرض بصفة عامة و القرض الاستهلاكي بصفة خاصة وخصائصه وأنواعه وصيغته ومخاطره و ضماناته ، لاحظنا استحسان صيغة التقسيط بالقرض مع تدخل البنك من قبل مجموعة العمل لما تحويه من إيجابيات لكونها معممة على جميع المستهلكين .

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى تطبيق هذه القروض في البنوك الجزائرية ، وقد أخذنا عينة لهذه البنوك ، بنك البركة الجزائري - وكالة الوادي - حيث سنستعرض :

❖ **المطلب الأول :تقديم بنك البركة الجزائري ؛**

❖ **المطلب الثاني : إجراءات منح قروض الاستهلاك ببنك البركة وكالة الوادي .**

المبحث الثاني : تطبيق قروض الاستهلاك في بنك البركة الجزائري

قبل التطرق لإجراءات منح القرض الاستهلاكي لبنك البركة لابد وان نقدم نظرة عامة على بنك البركة الجزائري ككل ،فيما يخص نشأته وتطوره التاريخي ، وهيكله العام ، وأيضاً بالخصوص لمحة تاريخية عن وكالة البركة بالوادي وهيكل الوكالة ، لنوضح في الأخير الشروط العامة والإجراءات لمنح قرض الاستهلاك .

المطلب الأول : تقديم بنك البركة

تأسس في ماي من العام 1991م كأول مصرف إسلامي في الجزائر، وذلك وفقاً للترخيص الممنوح له من قبل بنك الجزائر. تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك في تقديم خدمات الصيرفة بالتجزئة و الصيرفة التجارية. ويدير البنك 30 فرعاً حالياً.

الفرع الأول : نشأة وتطور بنك البركة الجزائري

قد كانت نشأة بنك البركة الجزائري وتطوره عبر مراحل تمثلت في ما يلي :

أولاً- نشأة بنك البركة الجزائري

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص). أنشأ في 20 مايو 1991، برأس مال اجتماعي قدره 500.000.000 دج، بدأ أنشطته المصرفية بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991 والمساهمون في رأسماله هم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) وشركة دله البركة (السعودية). مسير بموجب أحكام القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، وهو مرخص بالقيام بجميع الأعمال المصرفية، التمويل والاستثمار، وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية¹

ثانياً- تطور بنك البركة الجزائري

* أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائر هي:²

- سنة 1991 تأسيس بنك البركة الجزائر.
- سنة 1994 الاستقرار والتوازن المالي للبنك.
- سنة 1999 المساهمة في تأسيس شركة تأمين البركة و الأمان.
- سنة 2000 المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص.
- سنة 2002 إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد.

¹- معلومات مقدمة من طرف نائب المدير ببنك البركة لوكالة الوادي

²- معلومات مقدمة من طرف نائب المدير ببنك البركة لوكالة الوادي

- سنة 2006 زيادة رأسمال البنك إلى 25000000000 دج

- سنة 2009 زيادة رأسمال البنك إلى 100000000000 دج

***العمليات المصرفية**

- تسيير الحسابات

- إيداع واستثمار

- تمويل الاستثمار والاستغلال

- تمويل الأفراد والمؤسسات والمهنيين

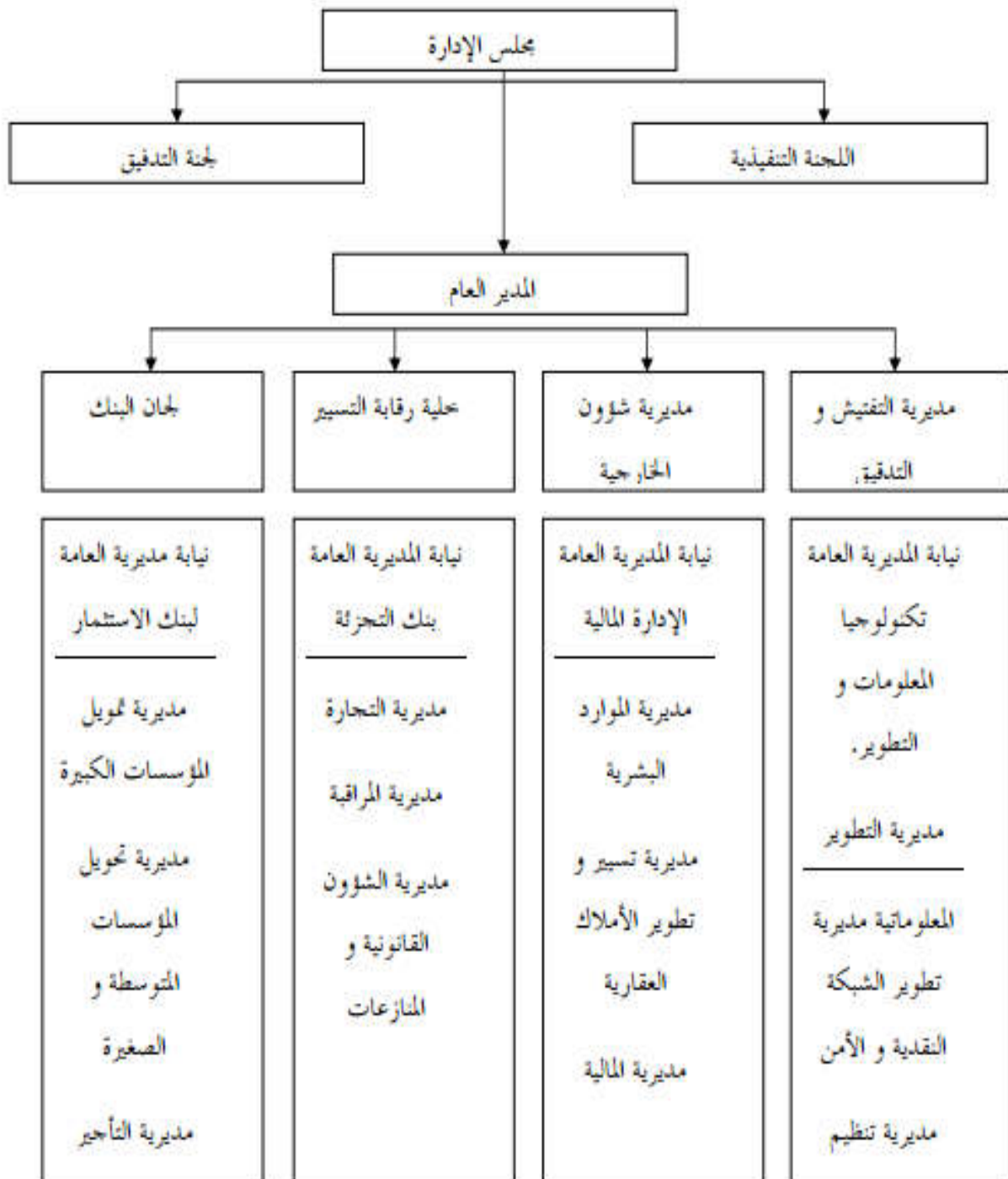
- التجارة الخارجية

- مختلف الخدمات

* كل العمليات المصرفية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية ومراقبة من طرف لجنة تدقيق للشريعة مستقلة عن البنك.

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

الشكل 01-02 : الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري



المصدر : معلومات مقدمة من طرف نائب المدير ببنك البركة الجزائري بوكالة الوادي

الفرع الثالث: بنك البركة وكالة الوادي.

يعتمد البنك في نشاطه على شبكة استغلال متكونة من الوكالات المنتشرة عبر تراب الوطن وهي قابلة للزيادة حسب خطة البنك للتوسع. نذكر منها الوكالة قيد الدراسة الوادي.

أولا- لمحة تاريخية عن وكالة البركة بالوادي

وهي إحدى وكالات بنك البركة الجزائري ورقمها التعريفي 304، المتواجد مقرها بحي الأصنام الوادي، وافتتحت يوم 2011/05/15 وتضم طاقم عمال يتشكل من 10 عمال.

وتمثل الوكالة مركز الخدمات القاعدية للبنك وهي الخلية الفعالة حيث تمثل نقطة التماس المباشر مع الزبون، وانطلاق أي عملية من وإلى البنك، وهي التي تقدم صورة البنك بصفة عامة و مردودية الوكالة بصفة خاصة.

* ويمكن اعتبار الوكالة محركا رئيسيا في عمل البنك، لذلك يجب أن توفر كل الخدمات المطلوبة من الزبائن، ويمكننا إيجاز هيكل وكالة بنك البركة الوادي كما يلي:

المدير: ويلعب دور القيم على التسيير و المسؤول الأول والممثل القانوني لبنك البركة بولاية الوادي، ولتحقيق الأهداف المسطرة له عين بجانبه مساعد مدير ووضعت تحت تصرفه أربعة مصالح وهي:

* مصلحة التمويلات: و بها قسمين

- قسم تمويل المؤسسات.

- قسم تمويل الأفراد.

* مصلحة المحفظة والصندوق.

* مصلحة التجارة الخارجية.

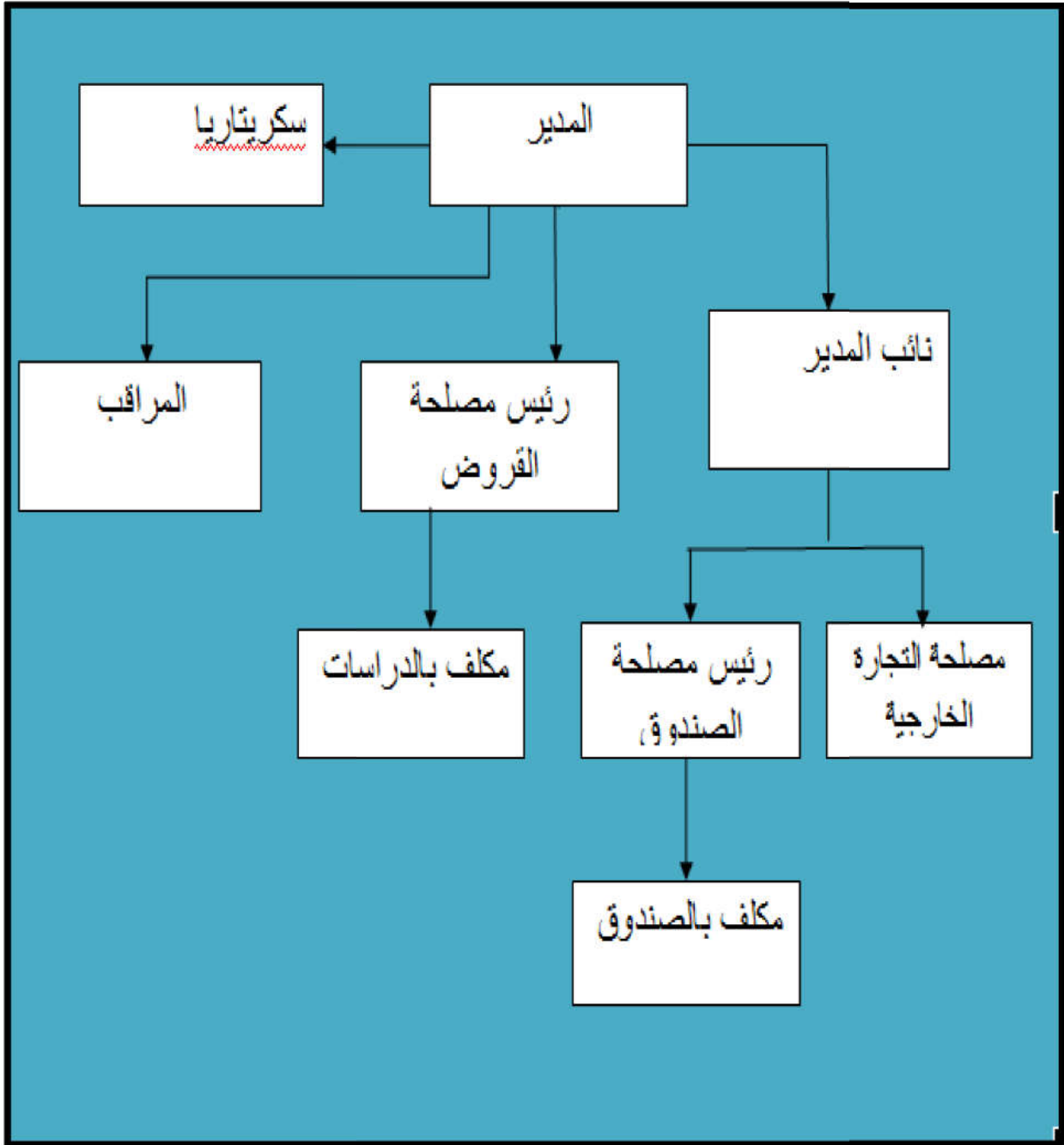
* مصلحة المكلف بالزبائن.

- بالإضافة إلى هذه المصالح لدى الوكالة مدقق حسابات ودوره تدقيق ومراجعة كل العمليات اليومية في البنك لضمان صحة ودقة تلك العمليات.

ثانيا - الهيكل التنظيمي لوكالة البركة بالوادي

وتشمل وكالة لبركة بالوادي على المدير

الشكل 02-02 : الهيكل التنظيمي لبنك البركة بوكالة الوادي



المصدر : معلومات مقدمة من طرف نائب المدير بينك البركة الجزائري لوكالة الوادي

المطلب الثاني : إجراءات منح قروض الاستهلاك لبنك البركة الجزائري بوكالة الوادي

فتح بنك البركة الاستفادة من خدمة القروض الاستهلاكية للسلع التي تنتج أو تجمع على التراب الوطني ، أمام: أصحاب الدخل الثابت والمهن الحرة والمتقاعدين .

الفرع الأول : الشروط العامة لمنح القرض الاستهلاكي بوكالة البركة بالوادي

إن الشروط التي حددها بنك البركة بوكالة الوادي متمثلة في ¹:

- حيث حدد الأجر الأدنى للحصول على القرض 40 ألف دينار.
- و من أجل تفادي الوقوع في المديونية، نص قانون النقد و القرض 2015 على أن المبلغ المعروض شهريا لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يتجاوز 30 % من المداخيل الصافية للشخص الدائن.
- كما حدد بنك البركة نسبة 20 % لأدنى نسبة مساهمة كضطر أول للمستفيد .
- ونسبة 9 % كهامش للربح على القرض.
- كما يشترط عدم تجاوز المستفيد من القرض الاستهلاكي 70 سنة عند تسديده آخر شرط من القرض .
- فيما حددت مهلة تسديد القرض بـ 60 شهرا أي 5 سنوات كحد أقصى .

الفرع الثاني :إجراءات التمويل بالقرض الاستهلاكي بوكالة البركة بالوادي

ولتوضيح سير عملية تقديم قرض استهلاكي بالمراجعة، اخترنا بنك البركة وكالة الوادي كنموذج للدراسة، وسوف نستعرض في هذا الفرع مراحل تمويل شراء سيارة بالمراجعة ببنك البركة.

أولا:استقبال الملف ودراسته:

ولتحقيق الأهداف المسطرة من طرف البنك، وضع تحت تصرف زبائنه على مستوى وكالة الوادي مكلفا بالدراسات يقوم باستقبالهم حيث يوضح لهم الشروط والوثائق المطلوبة لقبول الملف، ويتضمن ملف الاستفادة من القرض²: طلب قرض من بنك البركة يكون حسب النموذج المتوفر على مستوى وكالة البنك و فاتورة أولية للمنتج "السيارة" باسم بنك البركة الجزائري، وشهادة تسلم من طرف الممول تثبت أن المنتج جزائري، بالإضافة إلى كشف الحساب البنكي أو البريدي للستة أشهر الأخيرة، كما يتضمن الملف كشوف الراتب لثلاثة أشهر الأخيرة بالنسبة للأجراء، وشهادة تثبت مداخيل المستفيد كالمقاعدين أو الذين يتلقون منحة، تسلم من طرف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بالنسبة للمقاعدين، بالإضافة إلى شهادة عمل وصك مشطوب، ونسخة من رقم الضمان الاجتماعي أو وثيقة أخرى تثبت ذلك، وكذا شهادة ميلاد وشهادة عائلية وبطاقة إقامة

¹- معلومات مقدمة من طرف نائب المدير ببنك البركة لوكالة الوادي

²- معلومات مقدمة من طرف نائب المدير ببنك البركة لوكالة الوادي

نسخة من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة وصورتين شمسيتين. وفي حال وجود كفيل للمستفيد من القرض كالزوجة، يجب أن يكون الطلب باسمهما معا، وإرفاق وثائقه (أي الكفيل) الشخصية المذكورة مع الملف. بعد التأكد من أن الملف مكتمل، يقوم المكلف بالزيائن بتحويله إلى مصلحة التمويل، حيث يقوم رئيس المصلحة بإعادة دراسة الملف والتحقق من أن العميل ليس مدينا لأحد البنوك، ويتم ذلك بالبحث في موقع المركزية للمخاطر التابع لبنك الجزائر، وعند التأكد من أن الملف يستوفي جميع الشروط، تحسب للعميل إمكانية الاستدانة والتي عليها سوف يحدد سعر البيع النهائي للسيارة.

وتحسب كالتالي:

إمكانية الاستدانة للعميل = 23.25 % من المداخل الصافية X ن شهرا.

ويستعمل البركة طريقة - Ooreka - لحساب نسبة الدين.

ومن هذه المعادلة يقوم البنك بحساب الدفعة الأولية للعميل كالتالي:

الدفعة الأولية للعميل = سعر السيارة - إمكانية الاستدانة للعميل.

ويجب أن تساوي كحد أدنى 20 %.

بعد ذلك يمر ملف العميل على لجنة التمويل لدراسته والمصادقة عليه.

وتتكون اللجنة من العمال المخول لهم الإمضاء على محاضر التمويل.

ثانيا : طلبه الشراء من الموزع :

بعد المصادقة من لجنة التمويل بالقبول لملف العميل، يستدعى هذا الأخير ليقدم له البنك عرض التمويل، وليطابق

هذا العرض شروط البيع بالمراجحة تذكر فيه السلعة محل التمويل و ثمن شرائها وهامش الربح وسعر البيع و الأجل و ثمن

البيع المقسط ومبلغ القسط الشهري¹.

ويحتسب هامش الربح وفق معادلة الدخل السنوي المستمر وهي كالتالي:

• C_n = مبلغ رأس المال المقترض ؛

• i = نسبة هامش الربح؛

• a = كمية كل من سداد المستمر؛

• n = العدد المتوقع للتسديد من السنوات.

$$a = C_n \times \frac{i}{1 - (1 + i)^{-n}}$$

¹ - معلومات مقدمة من طرف نائب المدير ببنك البركة لوكالة الوادي

ومن هذه المعادلة نستنتج أن هامش الربح يحسب كالتالي:

$$\text{هامش الربح} = (a * n) - \text{سعر السلعة}$$

* إذ قبل العميل عرض التمويل، يحرر له البنك أمرا بالشراء، وبموجبه يأمر العميل بنك البركة بشراء السيارة الميينة مواصفاتها وسعرها في الفاتورة المذكورة في الملف، ثم يقوم البنك بتوكيل العميل للتصرف باسمه في التفاوض على السلعة موضوع التمويل مع الموزع.

ثم يقوم المكلف بالزبائن بفتح حساب للعميل يسمى حساب تمويل سيارة بالمراجعة، ليودع فيه العميل دفعة ضمان الجدية.

بعد ذلك يحرر البنك للعميل صك بنكي، قيمته من 10 إلى 20 % من سعر السيارة، تكون قيمة هذا الصك كاملا من حساب البنك.

كما يحرر البنك طلبية الشراء من الموزع، وتكون طلبية الشراء باسم بنك البركة الجزائري لصالح العميل، ويذكر فيها اسم الموزع والمستفيد.

وتشتمل الطلبية على التعيين وشروط التسديد:

1- التعيين: ويذكر فيه السلعة ورقم الفاتورة الشكلية ومبلغها وتاريخها.

2- شروط التسديد: يلتزم بنك البركة الجزائري بالتسديد للمورد عن طريق التحويل أو صك بنكي للمبلغ المستحق مقابل تسليم الوثائق التالية:

* الفاتورة النهائية محررة باسم بنك البركة الجزائري لفائدة العميل.

* وصل استلام السلعة باسم بنك البركة الجزائري لفائدة العميل.

ويوقع مدير الوكالة على طلبية الشراء بصفته الممثل القانوني للبنك.

ثالثا: العقد النهائي للمراجعة:

بعد تسليم الوثائق المطلوبة من الموزع (فاتورة نهائية محررة باسم بنك البركة الجزائري + وصل استلام السلعة باسم بنك البركة الجزائري) تكون السلعة محل التمويل مملوكة حكما لبنك البركة، ثم يطلب البنك من العميل بالتأمين على السيارة.

ولتوضيح التملك نستعرض نوعيه وهما¹:

1- التملك الحقيقي: ويعني دخول الشيء في ذمة المالك واقعا (إلى مستودعاته أو محلاته... الخ).

¹- تعليمات مقدمة من طرف نائب المدير لبنك البركة الجزائري

2- التملك الحكمي: ويعني دخول الشيء في ذمة المالك على الوثائق التي تثبت الملكية.

- *ونظرا إلى أن القانون الجزائري لا يسمح للبنك بالتملك الحقيقي، فإن بنك البركة يملك السيارات تملكا حكميا.
- يقوم البنك بعد تملكه للسيارة بتحرير الصك النهائي للمورد مع أمر بتسليم السيارة للعميل، كما يقوم البنك بإبرام عقد المراجعة والذي يكون طرفاه مدير الوكالة وهو الممثل القانوني للبنك بصفته البائع مع العميل وصفته المشتري. ويشتمل عقد المراجعة على شروط التسديد و أجالها و ثمن الربح المتفق عليه و ثمن القسط والسعر النهائي للبيع، والتزامات العميل وحق البنك في المراقبة اللاحقة للسيارة والشروط الفاسخة للعقد ويصادق على الإمضاء في البلدية.
- كما يوقع العميل على أوامر الدفع للأقساط السنوية المستحقة تجاه البنك.
- بعد ذلك يقوم البنك بإصدار الرهن الحيازي للسيارة لتسجيلها في مصلحة البطاقات الرمادية.
- *وكل ملف لا يخضع لهذه الشروط يتم رفضه من طرف لجنة الضوابط الشرعية، وكما أوردنا سابقا فإن هذه اللجنة مستقلة وليست تابعة لأي بنك.

الخلاصة :

إن تجربة بنك البركة الجزائري على قصر مدتها تعد تجربة ناجحة و خاصة و أنها تتبع في منحها للقروض الاستهلاكية " القرض بالمراجعة " وهو ما يجعلها ضمن طرق البنوك الإسلامية ، والتي تتوافق والتوجه الديني والثقافي والعرفي للمجتمع الجزائري فقد لاقت استحسان وميول من قبل أفراد المجتمع ، وخاصة إن بنك البركة يعد من أولى التجارب للبنوك الإسلامية بالجزائر حيث ومن خلال تواجده تم التطرق والالتفات لهذا النوع من البنوك ودعمه ، وذلك بإدراجه ضمن التحديثات المطبقة على المنظومة المصرفية ،من خلال التشريعات القانونية الخاصة بهاته البنوك وتوفير البيئة المصرفية اللازمة لها ، لما في ذلك من تطور وتقدم النشاط الاقتصادي ، ومردوديته على اقتصاد البلاد .

قائمة المراجع

أولاً- باللغة العربية :

الكتب :

- 1- عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 2- محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية ، الطبعة الأولى ، إثراء للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2009.
- 3- برنار كولي، مصطلح التعابير الاقتصادية والمالية ، الطبعة الأولى ،دمشق، 1990.
- 4- زيا د رمضان ، محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، الطبعة الثالثة ،الأردن، 2006.
- 5- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2005.

المذكرات الجامعية :-

- 1- حسبية شتحنة، أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر دراسة قياسية للفترة "1990-2009" ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، تخصص :بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر كلية العلوم الإقتصادية ، الوادي، 2014-2015 .
- 2- نعيمة مقطوف، آلية تفسير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك نقود و مالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.
- 3- بكاي محمد، عيسى توفيق، القروض الاستهلاكية ،مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية المركز الجامعي ورقلة 2000.

الملتقيات :

- 1-أحمد بوسهمين ،الحاج فراحي، مداخله بعنوان دور البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة في منطقة بشار ،ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والبنكية ،المركز الجامعي ،بشار، 24-25 افريل 2005.

ثانيا- باللغة الفرنسية

كتب :

- 1-Christine chadozeau ,le crédit à la consommation ,FED ration bancaire française ,PFEC ,paris ,septembre 2011

الخاتمة العامة

وفي الأخير ومن خلال دراستنا للقروض وبالخصوص قرض الاستهلاك حيث تمت دراستنا على مستوى بنك البركة الإسلامي تبين لنا أن هذا النوع من القروض أصبح رائجا مؤخرا، ومستقطبا للكثير من الأفراد والمؤسسات ، نظرا لسهولة تسيير العملية - القرض بالمراجحة - عند منحه ، وذلك في إطار معاملات وفق النظام الإسلامي وهذا الأخير خالي من المعاملات الربوية هذا ما خلف ارتياح لدى الطالبين لهذا النوع من القروض ووفقا لهذا لاحظنا ارتفاع نسبة توجه أفراد المجتمع والعديد من المؤسسات لهذا النمط من القروض المتمثل في طلب الائتمان من اجل التمويل الشخصي لدى البنوك الإسلامية .

* نتائج الدراسة :

وبعد هذه الدراسة يمكن تقييم هذه التقنية الجديدة أو ما نعني به قروض الاستهلاك من خلال تقسيمها إلى نتائج عامة ونتائج خاصة (تقرير التبرص) :

• نتائج عامة :

بعد أن عرفنا بقرض الاستهلاك والذي هو عبارة عن تمويل الأفراد والمؤسسات ،الراغبين في حيازة سلع استهلاكية تبين انه:

- من ابسط الصفقات المالية مقارنة بباقي أنواع القروض ؛
- إن المعاملة القانونية المتعلقة بهذا النوع تتم بين ثلاث أطراف البنك والبائع والبنك والزبون ؛
- المخاطرة منخفضة في قروض الاستهلاك مقارنة بغيرها من القروض حيث يتسم بالبساطة والسرعة وقصر المدة اذ لا تتجاوز الخمس سنوات؛
- يتأثر بعوامل هي التي تشكل الخطر عليه مثل أسعار الفائدة ، ومخاطر التشغيل وغيرها.

• نتائج تقرير التبرص :

وبعد هذه الدراسة يمكن تقييم هذه التقنية الجديدة أو ما نعني به قروض الاستهلاك من خلال تقسيمها إلى جانب ايجابي وآخر سلبي.

فيما يخص الجانب الايجابي فإن القروض الاستهلاكية تلعب دورا مزدوجا اجتماعيا واقتصاديا ، بحيث يسعى لتسهيل حيازة التجهيزات والآلات والسيارات المراد اقتنائها ،هذا من جهة ومن وتسهيل عملية بيعها من طرف المؤسسات الإنتاجية من جهة أخرى .

كما تلعب قروض الاستهلاك دورا كبيرا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بحيث تشجع الإنتاج الوطني .

أما الجانب الاجتماعي في هذا النوع من معاملات الاقتصادية يتمثل في إشباع وتلبية الحاجيات المتزايدة للأفراد والعائلات .

والجانب السلبي تمثل في أن قروض الاستهلاك لا تقتصر على تجهيزات معينة دون غيرها هذا من جهة أخرى فإن هذا النوع موجه أساسا لذوي المداخيل المحدودة .

في الواقع لا يحظى بقبول عام من هذه الفئة وذلك لكونها ، يصعب عليها دفع تكاليفها إن قامت بتسديدها فإن ذلك سيؤثر على سلوكهم الاستهلاكي العادي .

*** التوصيات و الاقتراحات :**

وعلى ضوء النتائج التي توصلنا إليها والتي تم ذكرها ، قمنا باقتراح بعض التوصيات التي نراها جديرة بالاهتمام من طرف البنوك وبنك البركة الجزائري بصفة خاصة .

1- باعتبار أن هذا النوع من القروض حديث النشأة في الجزائر وكذلك لكونه منتج بنكي جديد فإنه نرى من الضروري إيجاد إستراتيجية خاصة لتسويق هذا المنتج وذلك بإيجاد مصلحة تسويق أو خلية على مستوى الوكالة على الأقل تعرف بالمنتجات البنكية .

2- التوعية الشاملة والعامة للناس بحقيقة البنوك الإسلامية .

3- يجب على البنك المركزي أن يراعي ظروف عمل البنوك الإسلامية كأن يعفيها من تحديد نسبة الاحتياطي القانوني .

ومن خلال دراستنا للقروض الاستهلاكية وذلك في بنك إسلامي تبين لنا دراسة بعض المواضيع الهامة والمكملة لموضوعنا

ونرجو أن نكون قد وفقنا في بحثنا هذا و أن يكون طريق لإكمال مسيرة النهوض باقتصاديات الدول الإسلامية .

*** الآفاق المستقبلية :**

و باعتبار أن قروض الاستهلاك حديثة النشأة بالجزائر ولها عدة جوانب فإننا نقترح على الطلبة مواصلة البحث فيها ومن بين الجوانب التي نراها جديرة بالاهتمام :

- دراسة منح قروض الاستهلاك مع التقليل من خطر عدم التسليم .

- إجراء مقارنة فيما يخص قرض الاستهلاك بين بنكين يتعاملان بقروض الاستهلاك .

- دراسة تحليلية للأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا النوع من القروض وآثارها على الأفراد والمؤسسات .